

مجلس الأمم المتحدة



محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والستين بعد الثلاثة آلاف والمائتين

المعقدة بالمقبر، في نيويورك،

يوم الثلاثاء، ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٣، الساعة ١٧١٠

(الولايات المتحدة الأمريكية)

الرئيسة: السيدة أبرايت

السيد فورونتسوف

الاتحاد الروسي

السيد يانبيز بارنويفو

إسبانيا

السيد ماركر

باكستان

السيد ساردنبرغ

البرازيل

السيد علهاي

جيوبوتي

السيد جيسس

الرأس الأخضر

السيد لي جاو شنخ

الصين

السيد مريميه

فرنسا

السيد أريّا

فنزويلا

السيد بن جلون تويمي

المغرب

السيد رتشاردسن

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

نيوزيلندا

السيد كيتغ

هنغاريا

السيد مولنار

اليابان

السيد هاتانو

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية لكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفووية لكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمم.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية لكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١٧١٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الحالة في جورجيا

تقرير الأمين العام المقدم عملا بقرار مجلس الأمن رقم ٨٤٩ (١٩٩٣) (S/26250)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في مشاوراته السابقة. معرض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عملا بقرار مجلس الأمن رقم ٨٤٩ (١٩٩٣)، الوثيقتان S/26250/Add.1 و S/26250 و رسالتان مؤرختان ٤ و ٦ آب/أغسطس ١٩٩٣ موجهتان إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام، وتردان في الوثيقتين S/26254 و S/26264.

معرض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/26348، وهي تتضمن نص مشروع قرار أعد في سياق المشاورات السابقة للمجلس.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا فسأطرح مشروع القرار للتصويت الآن. نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إسبانيا، باكستان، البرازيل، جيبوتي، الرأس الأخضر، الصين، فرنسا، فنزويلا، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. ومن ثم يكون مشروع القرار قد اعتمد بالاجماع باعتباره القرار رقم ٨٥٨ (١٩٩٣).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت. السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن الحالة في جورجيا تشغل بالحكومة الفرنسية التي تتبع عن كثب الجهود التي تبذلها الأطراف من أجل ايجاد حل للصراع في ابخازيا. ولقد توصلت الأطراف، على إثر اتفاق سوخي المؤرخ في ٢٧ تموز/ يوليه الماضي، إلى إنشاء آلية ثلاثة

خاصة بها لمراقبة وقف اطلاق النار، وهذا ما نرحب به. وتوجهت الأطراف الى مجلس الأمن بغية الحصول على مشاركة الأمم المتحدة من أجل توفير شكل من أشكال الدعم لعمليات صيانة السلام التي يجري تنفيذها محليا.

فيعد ليبيريا، ومنذ عهد قريب، يواجه المجلس مرة أخرى حالة جديدة، تتمثل بتدخل الأمم المتحدة في الميدان الى جانب لاعبين إقليميين آخرين. وهذا النوع من الاجراءات يطرح عددا من المشاكل، وعلى الأخص مشكلة تحديد من بالتحديد تقع عليه ما تقع عليه من المسؤوليات. وقامت الأمانة العامة بتقديم التفسيرات المطلوبة فيما يتعلق بولاية المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة في ابخازيا. ويرحب وفد بلادي بنص القرار الذي اتخذ اليوم على القيام باستعراض منظم للترتيبات التنفيذية لتنفيذ الولاية المنصوص عليها في ضوء التقدم المحرز نحو إقامة سلم دائم.

ونرى أن العنصر الأساسي الآخر هو البدء بعملية للتفاوض بشأن تسوية سلمية. ويأسف وفد بلادي لعدم وجود أحكام محددة من أجل عقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تتوقع أن تقوم الأطراف قريبا بتقديم التزامات رسمية من أجل تحقيق تلك الغاية.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): نعتقد أن اتخاذ القرار

الذي ينص على إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جورجيا خطوة هامة تمكّن الأمم المتحدة من تقديم مساعدة حقيقية للجهود الرامية الى تنفيذ اتفاق وقف اطلاق النار في ابخازيا وإنشاء آلية لرصد الامتثال له - وقع الاتفاق في سوتشي في ٢٧ تموز/يوليه من هذا العام - وبشكل عام، لا يجاد تسوية سياسية للصراع المحتطاول في ابخازيا، جمهورية جورجيا.

أود أن أؤكد مرة أخرى هنا على الأهمية الكبرى لاتفاق سوتشي، الذي يتضمن حلولاً للمشاكل الأساسية التي أعادت لفترة طويلة تحقيق الاتفاقيات القادرة على وقف ارقة الدماء التي طال أمدها. إن الوثيقة الموقعة في سوتشي تضع أساساً حقيقياً لضمان وقف اطلاق النار المستقر والانتقال الى المرحلة التالية: التوصل الى تسوية سياسية شاملة للصراع في ابخازيا.

وكما نعرف ينص الاتفاق على أن يقوم المجتمع الدولي بتقديم مساعدة نشطة في مجال تطبيع الحال في ابخازيا. إن وجود مراقبين للأمم المتحدة - والجانب الروسي مقتنع بذلك - ينطوي على أهمية سياسية وعملية قصوى. وهو ضروري جداً لضمان استقرار فعال لنظام وقف اطلاق النار والامتثال الصارم للنصوص الأخرى لاتفاق سوتشي الموقع في ٢٧ تموز/يوليه. ومن قبيل المصادفة أن التقييم الذي قدمه

الممثل الروسي الى اللجنة المشتركة للتسوية قد خلص الى أن التدابير التي نص عليها اتفاق سوتشي قد نفذت فعلا بنسبة ٨٠ في المائة.

إن قيادة جمهورية جورجيا تعلق أيضا أهمية قصوى على وزع بعثة مراقبى الأمم المتحدة بأسرع ما يمكن في منطقة الصراع الابخازية. رئيس دولة جورجيا ادوارد شيفارنادزه، الذي عقد توا محادثات مفيدة في موسكو، قد رأى في مشاركة المراقبين الدوليين عاملا هاما في ضمان عدم تفجر الصراع مرة أخرى في ابخازيا.

وفي هذا الصدد نعرب عن امتناننا للأمانة العامة للأمم المتحدة لقيامها بوزع فريق متقدم من المراقبين في ابخازيا تنفيذا لقرار مجلس الأمن رقم ٨٥٤ (١٩٩٣). ولقد شارك الفريق على الفور في أعمال مراقبة تنفيذ التدابير ذات الأولوية القصوى التي ينص عليها الاتفاق الموقع في ٢٧ تموز/ يوليه، وقام بسرعة بتنظيم التعاون مع هيئات الرصد الأخرى وأصبح جزءاً مكونا هاما من آلية رصد تنفيذ أحكام اتفاق سوتشي.

إن الاتحاد الروسي يسلم بالمفهوم، الذي أقره القرار، والذي يتعلق ببعثة المراقبة لرصد وقف إطلاق النار في أبخازيا، وبحجم البعثة الذي حدد بما يصل إلى ٨٨ مراقبا عسكريا. ونحن نعتقد أن هذا هو العدد الأدنى للاضطلاع بشكل فعال بقدر كبير من المهام التي تواجهها البعثة.

إن القرار الذي اتخذه مجلس الأمن المتعلق بإنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في أبخازيا يجب أن ينفذ في الأيام القليلة المقبلة. ولقد قامت الأمانة العامة بقدر كبير من العمل كل يوم في الإعداد للبعثة، وفي التخطيط بشكل مفصل بشأن مختلف جوانب أنشطتها، وبخاصة تلك المتعلقة بتفاعل المراقبين الدوليين مع أفرقة رصد أخرى في الميدان.

ونحن نود أن نعرب للأمانة العامة عن امتناننا العميق لقيامها بهذا العمل. ونحن نطلب أيضاً بجد من الأمانة العامة أن تختتم هذا العمل وترسل على الأقل المجموعة الأولى من المراقبين الذين أقرهم القرار إلى منطقة الصراع في الأيام القليلة المقبلة. ونحن مقتنعون بأن هذا ممكن. وأن الوقت لا يسمح بالانتظار.

السيد رتشاردسن (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لن أدلّي إلا بثلاث نقاط موجزة.

أولاً، نحن نرحب بحرارة بإصدار هذا القرار ونتطلع إلى الإيفاد الذي يتم بأبكر وقت ممكن للمكون الرئيسي لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جورجيا. ومما يشجعنا أن الأطراف المعنية أحرزت بالفعل تقدماً في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، ونتطلع إلى وصول البعثة لدعم اتفاق وقف إطلاق النار وتحقيق تنفيذه الكامل.

ثانياً، اتفاق وقف إطلاق النار نفسه يتضمن عدداً من الأحكام المنفصلة الخاصة بالتفاعل بين البعثة، ومراقبى الأطراف الثلاثة، والبعثة المشتركة. إن العلاقة بين هذه الهيئات الثلاث ليست دائمة واضحة بالكامل، ولكنها ستكون كذلك دون شك في ضوء الخبرة. ولهذا يعلق وفد بلادي أهمية خاصة على الحكم الوارد في قرارنا الذي يقرر به مجلسنا أن يبقى قيد الاستعراض المستمر الترتيبات التشغيلية الموضوعة في هذه المهمة، وأن يرجع إليها عند الضرورة في ضوء أية توصيات قد يتقدم بها الأمين العام. إن مختلف الاتفاقيات قد تحتاج إلى إعادة ضبط وقد يفيدها تحديد أكبر فيما يتعلق بتوزيع الاختصاصات.

ثالثاً، ولعل أهم شيء أن لدينا اتفاقاً لوقف إطلاق النار، ولكن ليس لدينا حتى الآن تسوية سياسية شاملة. إن هذه ليست المرة الأولى التي حدث فيها هذا، وربما لن تكون الأخيرة، ولكن من المفيد أن نشرح السبب في أن وفد بلادي يعلق أهمية أكبر على البدء المبكر لمواضعات من أجل تسوية سياسية شاملة.

وإبني آمل كثيراً أن نتمكن جميعاً من تشجيع الأطراف على الالتقاء بأسرع وقت ممكن. ولقد طرحت اقتراحات لعقد اجتماعات في جنيف في شهر أيلول/سبتمبر، ولكن أيا كان الوقت أو المكان أو الشكل، فإن المجلس ينبغي له أن يتوجه إلى التوصل السريع إلى تسوية سياسية شاملة، بغيرها قد لا ينفذ اتفاق وقف إطلاق النار جبراً بمرور الوقت.

السيد مولنار (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد جمهورية هنغاريا أن يعرب عن اقتناعه الراسخ بأن جهود الأمم المتحدة الشاملة الرامية إلى حل موضوع السلام المعقد في جورجيا وصلت إلى مرحلة حاسمة.

وفي هذا المنعطف، تتطلع إلى إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جورجيا. وكما ينص وبطريقة جيدة للغاية رد الأمانة العامة على الأسئلة التي أثارها مجلس الأمن، "... إذا ما كان لعملية السلام أن تنجح، من الأهمية القصوى أن يستمر وقف إطلاق النار وأن تراقبه بشكل فعال بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جورجيا".

ونحن نعتقد أن القرارين ٨٤٩ (١٩٩٣) و ٨٥٤ (١٩٩٣) أنشأ إطاراً قوياً للأطراف كي تجد الطريق نحو حل سلمي لهذه المشكلة. ووفد بلادنا يقدر جهود الأمين العام لبدء عملية سلام تتضمن أطراف الصراع. إننا نود أن نعرب عن أملنا في أن يوفر لنا تقرير الأمين العام المؤرخ في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٣ وأسئلة التي طرحتها أعضاء مجلس الأمن فيما يتعلق بمحتوياته، وكذلك المعلومات المفصلة الدقيقة التي عرضها الأمين العام رداً على تلك الأسئلة أساساً قوياً لصياغة رأينا فيما يتعلق بالحالة في جورجيا بشكل عام، وإنشاء فريق الأمم المتحدة للمراقبة في جورجيا بشكل خاص.

إن المعلومات المتعلقة باتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه بين حكومة جورجيا وسلطات أبخازيا في غودوتا، من خلال وساطة ممثل الاتحاد الروسي، أعطت دفعة جديدة لأملنا في أن يكون التوصل إلى تسوية عادلة وسلمية ممكناً التحقق. وقد قوى هذا الأمل عندما علمنا بما يلي - وهنا أشير مرة أخرى إلى ورقة الأمانة العامة:

"الانطباع المواتي بشكل عام الذي توفر لدى ممثلي الأمانة العامة فيما يتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار".

ونحن نؤيد رأي الأمانة العامة بما يلي:
"... إن الغرض من جهود التفاوض تحت رعاية الأمم المتحدة سيكون هو إيجاد تسوية سياسية شاملة مقبلة من جميع أطراف الصراع ...".

إن الوفد الهنغاري يؤيد جهود مجلس الأمن للمساعدة على وضع حل سلمي عملي للأزمة. ولهذا
شارك في الأراء التي أعرب عنها الذين يؤيدون إيفاد فريق المراقبين إلى جورجيا.

أخيرا، نحن مقتنعون بأن القرار الذي أصدره المجلس توا إسهام موضوع بعناية ومتوازن جيدا للعملية
الطوويلة الشاقة الخاصة بإعادة السلام إلى أرض جورجيا التي تتعرض لابتلاء شديد.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن، سأدلي ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

إن الولايات المتحدة ترحب ترحيبا حارا بقرار المجلس بإيفاد بعثة للمراقبة إلى جورجيا للمساعدة
على رصد وقف إطلاق النار الذي اتفق بشأنه مؤخرا. ونحن نعلم أهمية كبرى على الفرصة التي يوفرها
اتفاق وقف إطلاق النار هذا لإحراز تقدم حقيقي دائم تجاه تسوية سياسية دائمة للصراع، والإسهام الذي
يمكن أن يقدمه السلام في هذه الحالة لتحقيق السلام في المنطقة.

إن بعثة المراقبة يمكنها أن تضطلع بدور حيوي في المساعدة على تهيئه الظروف الضرورية لبدء
مفاوضات سلام حقيقة جوهرية. إن البعثة لا يمكنها - بطبيعة الحال - أن تضمن نجاح مفاوضات السلام.
وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا أطراف الصراع بالتشجيع والمساعدة الدوليين. ونحن نتوقع أنه إذا ما عملت
الأطراف على ضغط وقف إطلاق النار وإقامة عملية تفاوض حقيقة بنفس الشجاعة السياسية التي توصلت
بها إلى وقف إطلاق النار فإن الحاجة إلى بعثة مراقبة ستكون لفترة أقصر وليس أطول.

إننا نريد أن توضح شيئاً. إن بعثة المراقبة لا يمكن أن تعمل بشكل فعال إلا إذا توفرت لدى أطراف
الصراع الإرادة لحل خلافاتها عن طريق التفاوض. وإذا لم تتوفر هذه الإرادة، لن نجدمبرراً لإطالة مدة
البعثة.

والآن، أستأنف مهامي بصفتي رئيسة للمجلس.

بهذا، يكون مجلس الأمن قد أختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.
وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥